

الوجيز في قانون الشركات القطرى الجديد رقم 11 لسنة 2015

د. ياسين الشاذلي



الوجيز في قانون الشركات القطرى الجديد رقم 11 لسنة 2015

الوجيز في قانون الشركات القطرى الجديد رقم 11 لسنة 2015

لا ريب أن دولة قطر تشهد طفرة اقتصادية ملحوظة وذلك نظراً لما حققه من نمو وتطور على كافة الأصعدة خلال العقد الأخير من الزمان والذي يعتبر بلا شك الأكثر غزارة والأوفر إنتاجاً على صعيد التاريخ الحديث لدولة قطر. ولذلك، ليس من المستغرب أن يهتم دوماً المشرع القطري بتنظيم الشركات التجارية وفقاً لأفضل الممارسات وأحدث المعايير الدولية بما أن ذلك يعتبر ركناً شديداً ونهجاً رشيداً للسياسة التشريعية حتى تكون بيئة الأعمال حصنًا للشركات في أداء وظيفتها في الحياة الاقتصادية وأمناً لكل مستثمر يساهم فيها. وقد انتهي هذا الحراك بصدور قانون الشركات التجارية الجديد رقم 11 لسنة 2015.

بيد أن عام 2015 هو عام مميز على صعيد تنظيم الشركات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد صدرت قوانين حديثة للشركات التجارية في كل من السعودية والإمارات. كما أصدرت دولة الكويت قانون جديد للشركات في عام 2016. أما مملكة البحرين فاكتفت بإجراء تعديلات على قانون الشركات في عام 2014 دون إصدار تشريع جديد. وهذا الزخم يدل بلا شك على رغبة دول مجلس التعاون الخليجي لتحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل تشجيع الشركات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما ينعكس على ديمومه الاقتصاد الوطني وتتوسيع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة.

تناول في هذا المؤلف بالشرح والتحليل نصوص قانون الشركات القطري بما يساعد على فهم القراء لما استحدثه المشرع من تعديلات لخلق بيئة جذابة للاستثمار تدعم القدرة التنافسية لدولة قطر وتحقق رؤيتها الوطنية. ولقد تم تزويد الكتاب بالأحكام الحديثة الصادرة من محكمة التمييز القطرية وأيضاً النماذج التوضيحية والأمثلة العملية حتى يكون مرشدًا وافياً للسادة الزملاء من الأكاديميين أو الباحثين أو رجال القضاء أو المحامين أو الخبراء أو مستشاري الشركات أو التجار أو المستثمرين.

ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول، تتناول فيها على التوالي الأحكام العامة لعقد الشركة، ثم أحكام شركات الأشخاص والشركات المختلفة. أما الفصل الأخير من هذا الكتاب، فسوف نخصصه لدراسة شركات المساهمة نظراً لما تتمتع به من خصوصية سواء على صعيد التأسيس أو الإدارة، وأيضاً لما لها من أهمية على صعيد الاقتصاد القطري.